حزمة إغراءات سودانية لاستقطاب استثمارات المغتربين

الخرطوم – شككت أوساط اقتصادية سودانية في قدرة خطط الحكومة الانتقالية على استقطاب أموال واستثمارات المغتربين، في ظل استمرار الضبابية المتعلقة بالإجراءات والتشريعات المعرقلة لتأسيس المشاريع، رغم الجهود التي تبذلها لتحسين مناخ الأعمال.

ويخوض السودان معركة صعبة لإغراء المغتربين بالاستثمار في بلدهم، من خلال محاولة تقديم صورة وردية لبيئة الأعمال وتأكيد أن الاقتصاد يتجه إلى الانتعاش بعد أن تجاوز مرحلة الخطر.

وأكد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي جبريل إبراهيم خلال مشاركته في حدث نظمته السفارة السودانية في أبوظبي، على أهمية تذليل كافة العراقيل أمام السودانيين المقيمين في الخارج حتى يعاضدوا مجهود الدولة في تنمية الاقتصاد المشلول.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية إلى إبراهيم قوله إنه "من الضروري اليوم مشاركة القطاع الخاص من رجال الأعمال السودانيين في دول الاغتراب والمهجر في تنمية الاقتصاد وتشجيع الإنتاج المحلي وتطوير قطاع الصادرات، لرفع القيمة المضافة للإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي".

وسعى إلى طمأنة المغتربين بأن مستوى التضخم في تراجع كما أن الإنتاجية لمحاصيل القمح والذرة والقطن في ارتفاع، فضلا عن اهتمام الحكومة بالصناعات التحويلية وإحياء صناعة النسيج. ووصف الموارد الطبيعية التي يزخر بها السودان بـ"الهائلة" مما تؤهله لتحقيق التنمية.

وقال إبراهيم "نحن لا نبيع الأحلام ولكن علينا الصمود. نعلم أن بيئة الاستثمار سيئة، ولكن نرغب في اغتنام الفرص في مجال الموانئ والمياه والكهرباء وغيرها".

وتأتي هذه الخطوة بغرض تعظيم فرص الاستفادة من المهاجرين والخبراء والكفاءات السودانية بالخارج، خاصة الذين قادوا تجارب ناجحة في ريادة الأعمال والمشاريع على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تحقيق قيمة مضافة لموارد البلد المختلفة.

ويرى خبراء أن الأوضاع في السودان ليست مشجعة على أي استثمار في الوقت الحالي، بالرغم من وجود بعض المحاولات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لقطاعات جديدة مثل الطاقة الشمسية.

ويعتقدون أن الحكومة أمامها طريق طويل حتى تضع حوافز أكبر، بحيث لا يتم تعطيل الاستثمارات في حال تعرض أصحاب المشاريع إلى أزمات في الوقود أو تعطل الصادرات عبر الموانئ بصرف النظر عن الإجراءات الإدارية التي قد تكون سببا لعزوف رؤوس الأموال.

جبريل إبراهيم

من الضروري مشاركة رجال الأعمال في المهجر في التنمية

وكانت الحكومة الانتقالية قد نجحت في محاولات قليلة لجذب المغتربين، ومن بينهم رجل الأعمال أحمد التيجاني، وهو المدير التنفيذي لشركة الروابي للألبان التي تتخذ من دبي مقرا لها، والذي أعلن في مايو 2020 أنه بدأ في تأسيس شركة في قطاع الألبان.

وقال التيجاني في ذلك الوقت إن "المشروع سينفذ على 3 مراحل، ويشتمل على مخطط لإنتاج الأعلاف وتربية وتسمين العجول، ومصنع لمنتجات الألبان، ومصنع للمنتجات الغذائية، ومعهد لتدريب الحرفيين وصغار المربين".

وتبلغ تكاليف المشروع نحو 200 مليون دولار وسيقام المصنع الرئيسي بالمنطقة الحرة بمدينة بورتسودان والمزرعة بمدينة عطبرة.

وطيلة عقود، ظلت تحويلات المغتربين هدفا للحكومات السابقة، ولكن عدم الثقة في الأجهزة الحكومية جعلها تنحسر باستمرار مما أفقد البلد مبالغ يمكن أن تغطي قرابة 40 في المئة من فاتورة الواردات سنويا.

وفي غياب أرقام رسمية، أشارت بعض التقديرات إلى أن تحويلات السودانيين في الخارج، وعددهم يصل إلى قرابة ستة ملايين نسمة، بلغت في النصف الأول من هذا العام حوالي 717 مليون دولار قياسا بنحو 136 مليون دولار بمقارنة سنوية.

ولكن هذا الرقم يبقى بعيدا جدا عن أقصى مستوى بلغه وكان ذلك في العام 2008، حيث تظهر بيانات جهاز تنظيم السودانيين العاملين بالخارج أنها وصلت في ذلك العام إلى قرابة ثلاثة مليارات دولار.

ويعدّ هذا المبلغ مهما بالنسبة للاقتصاد بغض النظر عن دور السلطات التي تحكم البلاد في الفترتين، والذي ظهر الفرق فيه واضحا عند معاينة سعر صرف العملة المحلية التي تدحرجت إلى مستوى قياسي أمام الدولار، خاصة بعد إجراءات التعويم في فبراير الماضي.

وكان الجهاز قد أعلن في شهر مارس الماضي عن مجموعة من الحوافز الخاصة للمغتربين والمهاجرين في إطار قرارات الحكومة الانتقالية الخاصة بتوحيد سعر الصرف والسياسات المالية.

وشملت تلك الإغراءات إلغاء الضرائب والجبايات والرسوم والاستعاضة عنها برسم موحّد إلى جانب تسهيلات استثمارية كبرى.

وإلى جانب ذلك، سيتم إنشاء صندوق ضمان اجتماعي للمغتربين ومعالجة الاستثناءات للسيارات وفتح حسابات بالنقد الأجنبي وإنشاء بنك المغترب للتحويلات المالية ومعالجة المشاريع المتعثرة ومنح القروض الاستثمارية.

وتوقع الأمين العام لجهاز مكين تيراب أن تفوق تحويلات المغتربين عتبة ثمانية مليارات دولار دون احتساب مدخراتهم ومشاريعهم في الداخل. وقال إن "قرار توحيد سعر الصرف سيمكن المغتربين من تحويل مدخراتهم بالقنوات الرسمية، مما يساعد في تعظيم الفائدة للمغترب والدولة".

قفزة غير مسبوقة للصادرات السعودية غير النفطية

الرياض – حققت الصادرات السعودية من خارج قطاع النفط قفزة هي الأكبر لها خلال نصف عام رغم بعض القيود والاضطرابات، التي لا تزال تلقي بظلالها على التجارة العالمية وتسببت في اختناقات واضحة في الموانئ.

وقالت هيئة تنمية الصادرات الجمعة إن "الصادرات غير النفطية سجلت أعلى قيمة نصفية في تاريخها للنصف الأول من 2021 بعد أن واجهت تحديا كبيرا خلال 2020 بسبب الجائحة وأثرها على الاقتصاد العالمي".

وتظهر الإحصائيات أن الصادرات السلعية ارتفعت بواقع 37 في المئة خلال الفترة الفاصلة بين يناير ويونيو الماضيين محققة 125.3 مليار ريال (33.4 مليار دولار) مقارنة مع حوالي 24.5 مليار دولار على أساس سنوي.

وذكرت الهيئة في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن الصادرات السلعية سجّلت ارتفاعًا في الكميات بنسبة 8 في المئة أي ما يساوي 34.7 مليون طن للنصف الأول لعام 2021.

ويبيّن هذا الرقم مدى تحسن في قيمة وكمية أداء الصادرات غير النفطية وعودته إلى مستوياته الطبيعية مما يؤكّد حجم الجهود المشتركة والمبذولة بين الجهات ذات العلاقة ودورها الفاعل في تحقيق هذا الارتفاع.

وتتوقع الهيئة أن تبلغ الصادرات السلعية بنهاية العام الجاري حوالي 255 مليار ريال (68 مليار دولار) وهو ما يعزز من مداخيل البلد النفطي بشكل أكبر.

وتصدر السعودية إلى 170 دولة، وتُعد الإمارات أعلى وجهات التصدير خلال الفترة، حيث بلغت قيمة الصادرات إليها نحو 4.5 مليار دولار تليها الصين بقيمة بلغت 4.48 مليار دولار، ثم الهند بنحو 1.9 مليار دولار.

وإلى جانب ذلك، حقق قطاع البتروكيماويات أعلى عوائد للصادرات بقيمة بلغت 19.6 مليار دولار خلال الفترة ذاتها مع نمو يقدّر بواقع 44 في المئة على أساس سنوي.

ويشكل التنويع الاقتصادي مدخلا رئيسيا نحو تحقيق "رؤية 2030" من خلال عدة عوامل منها إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي.

وتبرز أهمية هيئة والدور المناط بها ككيان يُعنى بزيادة الصادرات السعودية غير النفطية والانفتاح على الأسواق العالمية.

وتوظّف الهيئة جميع إمكاناتها للإسهام في رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16 في المئة إلى 50 في المئة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

وطيلة الأعوام الخمسة الماضية، اتخذت الهيئة في سبيل ذلك العديد من الإجراءات والمبادرات لتحفيز المصدرين التي من شأنها جعل المنتج السعودي منافسا قويا في الأسواق الدولية والإقليمية.

وتتطلع السعودية للتحول إلى مركز لوجستي دولي في غضون سنوات من خلال تعزيز قدرات البنية التحتية للموانئ وإنشاء منصات ربط بكفاءات تشغيلية عالية في تحرك سيحقق عوائد أكبر وفق قواعد مستدامة منسجمة مع خطط الإصلاح.

وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قد أعلن في مطلع يوليو الماضي عن استراتيجية بهذا الخصوص، وهو يقود مساعي بلاده لزيادة مساهمة القطاع اللوجستي في الإيرادات السنوية غير النفطية، إلى حوالي 12 مليار دولار بحلول عام 2030.

وعززت السعودية من خطواتها باتجاه زيادة دور البوابات التجارية البحرية في الاقتصاد حينما أطلقت الهيئة العامة للموانئ (موانئ) في مايو 2020 ممرات عبور تربط كافة موانئ البلاد بالمطارات لنقل البضائع وإعادة تصديرها للخارج.

ووفق بيانات موانئ المنشورة على موقعها الإلكتروني، تمتلك السعودية 16 ميناء تجاريا، منها 6 على ساحل البحر الأحمر، الذي تمر من خلاله نحو 13 في المئة من حجم التجارة العالمية.

انطلاقة إلى آفاق أوسع

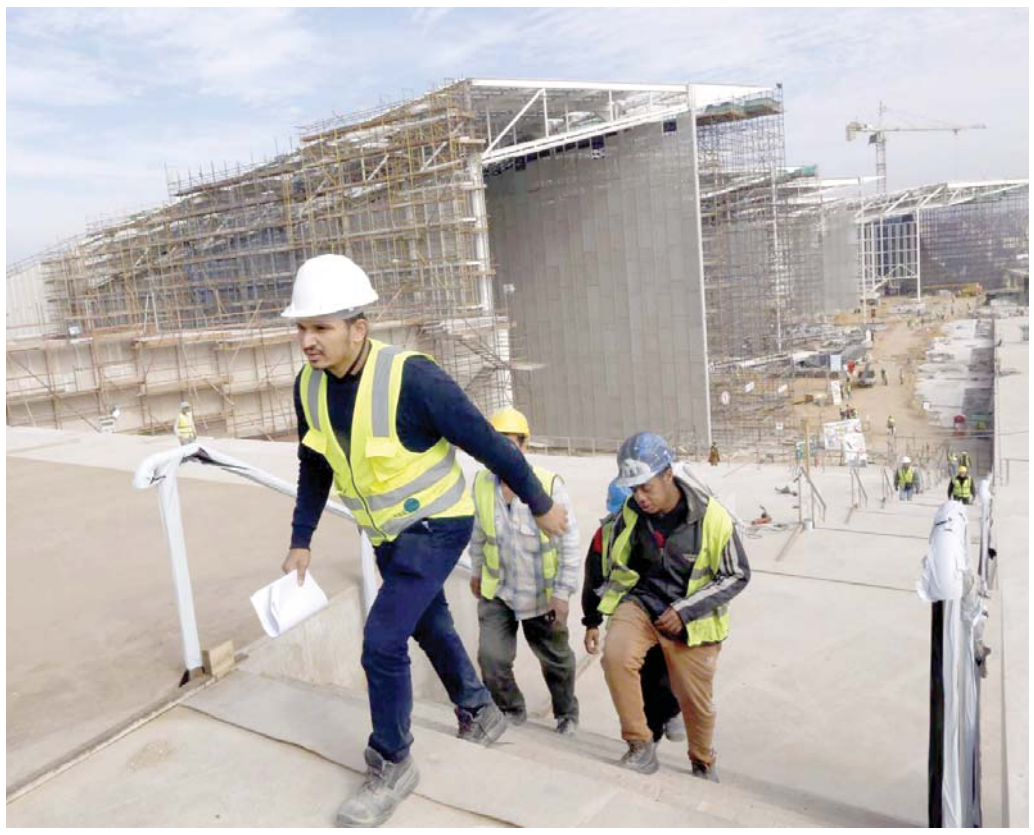

خطوات التوسع مستمرة

الشركات المصرية تجني مكاسب نموذج التنمية الشاملة

آفاق استثمارية كبيرة في الأسواق العربية والأفريقية

تتفق الأوساط الاقتصادية على أن نموذج التنمية في مصر فتح الباب أمام الشركات المحلية لدخول الأسواق العربية والأفريقية بعدما اكتسبت خبرات واسعة وسمعة جيدة جراء تنفيذها للعديد من المشروعات القومية الضخمة، الأمر الذي سيعود بالنفع على الطرفين على المدى البعيد.

القاهرة – استطاعت الشركات المصرية أن تجني مكاسب التجربة التنموية التي تشهد البلاد من خلال نجاحها الظفر بعدة صفقات استثمارية في عدة دول عربية وأفريقية والتواجد بشكل لافت في تلك الأسواق.

ونفذت القاهرة في السنوات الأخيرة، ولا تزال، سلسلة مشاريع غير مسبوقة لتطوير البنية التحتية وقطاعاتها الاقتصادية مثل الطرق والأنفاق والكهرباء والطاقة وتحلية المياه والزراعة وغيرها.

وكان آخر الدلائل على ذلك هو إبرام شركة المقاولين العرب ومجلس الإنماء والإعمار في لبنان الثلاثاء الماضي اتفاقية لتطوير مرفأ طرابلس البحري.

وبحسب رئيس المقاولين العرب سيد فاروق، فقد فازت الشركة بمناقصة تطوير المرفأ، الذي يعد من أهم الموانئ اللبنانية، بعد منافسة كبيرة بين 27 شركة.

ويأتي توقيع الاتفاق بعد قرابة شهر على توقيع مصر وليبيا على عدة عقود لتنفيذ مشاريع في البلد النفطي، حيث سيقوم ائتلاف من شركات أوراسكوم للإنشاءات ورواد الهندسة الحديثة وحسن علام للإنشاءات المصرية بتصميم وتوريد وتركيب محطتي درنة وميلتا الغازيتين وإنشاء وصيانة بعض الطرق.

> **25**
> **شركة مصرية تنفذ مشاريع في دول بينها لبنان والعراق والسودان وليبيا وتنزانيا والكونغو**

وفازت المقاولين العرب مؤخرا بمشروع إنشاء طريق بطول 150 كيلومترا وبتكلفة 110 ملايين يورو في الكونغو الديمقراطية، وبدأت كذلك في تنفيذ مشروع إنشاء مبنى وزارة الدفاع بنفس الدولة.

كما يقوم تحالف يضم المقاولين العرب والسويدي إلكتريك ببناء سد ومحطة جوليوس نيريري بتكلفة 2.9 مليار دولار وسيكون هذا السد الأكبر في تنزانيا.

وقبل ذلك، أبرمت السويدي إلكتريك مع الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية مذكرة تفاهم لتطوير منطقة صناعية متكاملة في العراق.

ووقعت القابضة للصناعات الغذائية وجنوب الوادي للتنمية المصريتان وشركة الاتجاهات المتعددة التابعة لوزارة الدفاع السودانية على مذكرة تفاهم لتأسيس شركة مساهمة مصرية – سودانية تعمل في مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات الغذائية بما يحقق الأمن الغذائي للبلدين.

واعتبر رئيس الاتحاد الأفريقي لمقاولي التشييد والبناء حسن عبدالعزيز أن المشاريع التي تقوم بها القاهرة في مختلف القطاعات تعد السبب في فتح الأسواق العربية والأفريقية أمام الشركات المصرية.

ونسبت وكالة شينخوا إلى عبدالعزيز قوله إن مصر "تقوم حاليا بتنفيذ 24 مدينة جديدة من ضمنها العاصمة الإدارية الجديدة، كما تقوم بإنشاء شبكات كبيرة من الطرق والكباري والأنفاق والصرف الصحي والكهرباء وتحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي، فضلا عن مترو الأنفاق ومحطات الطاقة الشمسية".

وأوضح أن الشركات المحلية هي التي تتولى تنفيذ هذه المشاريع العملاقة وبالتالي باتت لديها خبرات كبيرة وهذا يؤكد قوتها.

ويقوم ممثلو الدول العربية والأفريقية بزيارات لمصر بين الفينة والأخرى لمشاهدة هذه المشاريع بشكل مباشر ويتعرفون على قدرات وكفاءة الشركات المصرية.

ويرى عبدالعزيز أن تنفيذ هذه المشاريع القومية أكبر شهادة للشركات المصرية لأنها منحتها سمعة جيدة وخبرة جعلتها تستطيع الدخول بقوة في الأسواق الخارجية.

وقال "اليوم الدول الأفريقية بدأت تستعين بالشركات المصرية للمشاركة في تنفيذ مشروعاتها القومية، وكذلك الدول العربية مثل العراق والسودان ولبنان وليبيا".

وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي 25 شركة مصرية تنفذ مشاريع في الخارج حاليا، وبعضها يعمل في أكثر من دولة مثل المقاولين العرب التي تعمل في 20 بلدا أفريقيا.

ولدخول الشركات المصرية للأسواق الخارجية أهمية لمصر تتمثل في أن الشركات تدر العملة الصعبة للبلاد وتوفر فرص عمل وتقوم بتسويق مواد البناء المحلية الصنع في الخارج.

ويقول وليد جاب الله عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي إن الشركات المصرية بدأت في التوسع خارج مصر وأصبحت لها سوق مهمة في بعض الدول الأفريقية والعربية.

وأرجع جاب الله هذا الأمر إلى أن هذه الشركات تنتمي إلى دولة مستقرة اقتصاديا وسياسيا ولديها ملاءة مالية لا تثير القلق لدى أي دولة تتعاقد معها.

وفضلا عن ذلك، فإن العلاقات الجيدة التي أصبحت تربط مصر مع محيطها العربي والأفريقي مهدت الطريق لتلك الشركات وأزالت العقبات الإدارية والسياسية أمامها لدخول تلك الأسواق.

وقال إن "المشاريع الضخمة التي نفذتها الشركات في مصر فتحت الأسواق الخارجية أمامها لأن أعمالها السابقة تعد من المؤشرات المهمة التي تطلبها الدول عندما تتعاقد مع إحداها لتنفيذ مشروعات لديها".

حسن عبدالعزيز

الشركات لديها خبرات كبيرة وهذا ما يؤكد فوزها بالصفقات

وليد جاب الله

لدى الشركات ملاءة مالية لا تثير قلق أي دولة تتعاقد معها

وأشار إلى أن هذه المشروعات القومية جعلت الشركات المصرية تتمتع بسمعة جيدة وهو أمر مهم جدا يفتح الأفق أمام الشركات المصرية للدخول في الأسواق الخارجية.

وأضاف "هناك جدوى متنوعة لعمل الشركات المصرية في الخارج، لأن أرباحها تعود للداخل المصري وتعزز قدرات الدولة وأيضا سمعة مصر في الخارج".

وتلعب المشاريع دورا في تطوير مهارات العاملين بتلك الشركات التي أصبحت تمتلك التكنولوجيا والآلات اللازمة لتنفيذ المهمات الصعبة واقعيا، كما حدث بمصر في كافة مجالات البنية التحتية، لذلك باتت لدى هذه الكيانات خبرة كبيرة ترفع من ثقة الدول فيها.

ويراقب كريم العمدة المحاضر بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، باهتمام ما شهدته الفترة الأخيرة من التوسع في مشاركة الشركات المصرية في تنفيذ مشروعات بالخارج.

وقال العمدة لـ"شينخوا" إن "هذا الأمر يرجع بشكل أساسي إلى مشاركة هذه الشركات في التجربة التنموية المصرية التي أكسبت هذه الشركات سمعة لنجاحها في التنفيذ خاصة أن مصر تنفذ مشاريع عملاقة منذ سبع سنوات".

وأضاف "لا نستطيع أن ننكر أن هذه التجربة من مرافق وبنية تحتية وسدود تعتبرها بعض الدول تجربة ملهمة".

وتابع "الشركات المصرية أضحت محل تقدير كبير وهناك اهتمام من الدول التي تريد تنفيذ مشاريع إعادة إعمار أو مشاريع قومية في الاستعانة بها".